أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/11/20م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

النظام الانتخابي.. ملف ساخن في حوارات القاهرة المرتقبة 3

الحية : اتفاقية القاهرة 2011 هي دستور المصالحة 8

حماس: شروط واشنطن ضوء أخضر للاحتلال باستمرار العدوان 10

تحالف قوى فلسطين: حزب الله يمثل أهم قوى المقاومة ضد إسرائيل..... 11

الطريق المفخخ إلى «صفقة القرن»..... 12

حماس وتشابكات ملفّ المصالحة.. وقائع غريبة وأسئلة جوهريّة..... 14

حوار القاهرة واستحقاق التقدم نحو الوحدة الوطنية الشاملة 17

حماس : حزب الله ليس منظمة ارهابية وان مضى ذلك فنحن جميعا الى نفس المصير..... 27

إغلاق مكتب المنظمة في أميركا: ابتزاز علني للفلسطينيين للقبول بـ"صفقة التسوية" 28

في حوار القاهرة.. الملف الأمني العقدة ومفتاح الحل..... 33

المصالحة ..طريق ذات الشوكة!! 36

النظام الانتخابي.. ملف ساخن في حوارات القاهرة المرتقبة

نابلس – خاص صفا 2017\11\20

يتصدر ملف الانتخابات العامة حوارات القاهرة المرتقبة بعد يومين بين الفصائل وهو ما سيعيد النقاش بشأن النظام الانتخابي الذي ستجري بموجبه الانتخابات وتشمل المجلس التشريعي والرئاسة والمجلس الوطني لمنظمة التحرير.

وسبق أن تم التوافق على النظام الانتخابي في اتفاق القاهرة عام 2011، بحيث تم اعتماد النظام النسبي الكامل للمجلس الوطني والنظام المختلط للمجلس التشريعي بنسبة 75% لنظام التمثيل النسبي، و25% للانتخاب الفردي المباشر.

كما تم في ذلك الاتفاق التوافق على نسبة حسم 1.5% بعد أن كانت 2% في انتخابات عام 2006.

ورغم أن اتفاق القاهرة 2011 وقع عليه 14 فصيلا، إلا أن العديد من تلك الفصائل لا تخفي رغبتها بإعادة طرح موضوع النظام الانتخابي للنقاش مجددا بما يفضي إلى تعديله.

وأجريت انتخابات المجلس التشريعي الأول عام 1996 الذي كان عدد مقاعده 88 مقعدا، وفق نظام الانتخاب الفردي المباشر، أو ما يعرف بنظام الأغلبي.

وبناء على التوافق الوطني الذي جرى في حوار القاهرة عام 2005، تم الاتفاق على زيادة عدد المقاعد إلى 132 واعتماد نظام الانتخاب المختلط، بحيث يتم انتخاب 50% من النواب وفق نظام التمثيل النسبي، و50% بالانتخاب الفردي المباشر.

وبعد الانقسام عام 2007 صدر عن الرئيس محمود عباس قرار بقانون يجعل الوطن دائرة انتخابية واحدة، ويعتمد التمثيل النسبي الكامل، ويخفض نسبة الحسم إلى 1.5%.

أنظمة متعددة وخصوصية فلسطينية

يتفق خبراء في السياسة والاجتماع والقانون في أحاديث منفصلة لوكالة "صفا"، على أنه لا وجود لنظام انتخابي مثالي، فمزايا هذا النظام تمثل عيوب النظام الآخر.

ويقول الخبير الدولي في مجال الانتخابات عوض طالب إن النظام الأغلبي الفردي نظام سهل التطبيق، ويتميز بالعلاقة القوية ما بين المرشح والناخب في المنطقة الجغرافية الواحدة.

ويوضح طالب أن النظام المذكور يعاب عليه أن نسبة الأصوات المهدرة فيه تكون عالية، وهو لا يعطي فرصة كبيرة لتمثيل المرأة والشباب، إلا بوجود كوتا.

أما النظام النسبي، فتتوزع المقاعد فيه بناء على النسبة التي تحصل عليها كل قائمة، وهو يتميز بوجود فرصة أكبر لتمثيل الجميع، ويقلل من نسبة الأصوات المهدرة، ويضمن عدالة التوزيع للمقاعد، لكن يعاب عليه ضعف العلاقة ما بين المرشح والناخب.

كما تلعب نسبة الحسم دورا مهما في النظام النسبي، وهي تعني نسبة الأصوات التي يتوجب على كل قائمة الحصول عليها لتأخذ حصتها من المقاعد، وكلما انخفضت النسبة زادت فرصة الأحزاب الصغيرة، ما يؤثر على الاستقرار السياسي في البلاد.

ولهذا، يحاول النظام المختلط، الذي يجمع ما بين النظام الأغلبي والنظام النسبي، الاستفادة من ميزات كل نظام، والتقليل من عيوب كل منهما بحسب طالب.

ويرى الباحث الحقوقي ومدير مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" عمر رحال، أن النظام النسبي الكامل فيه ظلم لبعض المستقلين والقوى، وأن الأنسب لفلسطين هو الإبقاء على النظام المختلط مناصفة بين النسبي والأغلبي.

وبيّن رحال أن النظام المختلط يوفر نوعا من التوازن في الاختيار والانتخاب، إذ أنه في النظام النسبي الكامل كما جرى في الانتخابات البلدية الأخيرة، كان هناك الكثير من القوائم التي تحمل المرشح وليس العكس مما أجبر الناخب على انتخاب أشخاص غير مرغوب بهم، أو مقاطعة الانتخابات.

والخيار الثاني، كما يراه رحال مناسبا للحالة الفلسطينية، هو نظام القائمة المفتوحة التي تتشكل من عدد مرشحين لا يزيد عن حصة الدائرة الواحدة من المقاعد، ولا يقل عن النصاب وهو النصف +1، ويكون الباب مفتوحا أمام الناخب لاختيار من يشاء من المرشحين من قائمة واحدة أو أكثر.

ويؤكد أن هناك حاجة لفتح المجال لبعض المستقلين والمهنيين والأكاديميين غير الراغبين بالترشح ضمن قوائم أن يترشحوا بشكل فردي، وأن يُترك للجمهور حرية الاختيار بينهم بناء على الكفاءة والخبرة والنزاهة.

ويبين أن تحويل الوطن إلى دائرة واحدة سيحرم مئات الكفاءات من خوض الانتخابات، لأن الانتخابات ستكون حزبية وتنظيمية، في حين أن أكثر من نصف الشعب غير محزّب أو منظّم.

ويضيف: "لا نريد فتح المجال لغير الكفؤين للترشح على قوائم، كما حصل في 2006 عندما كانت بعض القوائم تضم أسماء معروفة بعدم أهليتها لتولي مهمة التشريع".

لكن رحال لديه بعض المآخذ على النظام الذي أجريت عليه انتخابات عام 2006، مبينا أن هذا النظام لم تمثّل فيه الأقليات والمرأة بالشكل الصحيح، ولهذا فهو بحاجة إلى إعادة نظر.

ويدعو رحال إلى خفض نسبة الحسم إلى أقل من 2%، لكي تتمكن الفصائل الصغيرة من اجتياز النسبة ويكون لها تمثيل بالمجلس التشريعي.

ولا يخشى أن يؤثر ذلك على استقرار عمل المجلس التشريعي والحكومة، قائلا: "هذه الفصائل لن تستطيع حجب الثقة عن الحكومة، لأن سحب الثقة يتطلب أغلبية معينة لا تستطيع هذه القوى توفيرها".

ويضيف: "ربما في المستقبل إذا حصل توحد لقوى اليسار، أن يكون هناك مجال لبروز قوة ثالثة تمتلك التأثير، وإلى حين ذلك لن يكون هناك فصيل باستثناء حماس وفتح لديه أكثر من 5 مقاعد من أصل 132".

تحمس يساري

تبدو فصائل اليسار أكثر القوى تحمسا للنظام النسبي الكامل وخفض نسبة الحسم إلى 1%، لما يعطيها ذلك من فرصة أكبر للتمثيل بالمجلس التشريعي.

وتقول عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية ماجدة المصري إن التمثيل النسبي الكامل هو الأكثر عدالة والأكثر تمثيلا لفئات وشرائح الشعب المختلفة، وللاتجاهات السياسية والاجتماعية المختلفة.

وترى المصري بأن هذا النظام يحمي الوحدة الوطنية، ويوفر التعددية، ولا يترك طرفا يستأثر بالمجلس التشريعي، في مجتمع يعيش التعددية ومرحلة تحرر وطني، وبالتالي فإن برنامجه يجب أن يصاغ في إطار التعددية ووحدة القرار.

وتبين أن نظام الأغلبي يعني انتخاب أشخاص، بينما النسبي يعني انتخاب برامج "قائمة برنامجية"، ويكون القائمون على القائمة هم من يراقب ويحاسب على العمل.

وتعتبر أن الكفاءات والمستقلين بإمكانهم المشاركة بقوائم حزبية أو مستقلة، ولديهم فرصة للحصول على مقاعد، مستشهدة بقائمة "التيار الثالث" التي ضمت سلام فياض وحنان عشراوي وحصلت على مقعدين في انتخابات التشريعي عام 2006.

وتعتقد المصري أن النظام الفردي يكرّس البعد العشائري والزعامات ولا يكرّس برامج على الأرض، ولا يمكّن من الوصول إلى اتجاهات نوعية في المجتمع، ويهدر الأصوات، وهدر الأصوات يعني هدر اتجاهات سياسية وفكرية ومجتمعية.

وهي ترفض اعتبار نسبة المقاطعة العالية للانتخابات المحلية الأخيرة دليلا على رفض النظام النسبي، وترى بأن هناك أسبابا أخرى للمقاطعة، من بينها الانقسام "فنحن لا نخترع شيئا جديدا، وإنما هي تجارب ناجحة ولها علاقة بمفهوم الديمقراطية وتمثيل الشعب".

النظام الديمقراطي

يعتقد المحاضر المختص بعلم الاجتماع السياسي في جامعة النجاح الوطنية مصطفى الشنار، أن النظام النسبي الكامل هو الأمثل في المجتمعات الديمقراطية العريقة مثل بعض دول أوروبا.

ويقول الشنار إن الدول التي لديها ديمقراطية عريقة يكون المجتمع فيها يتمتع بثقافة ديمقراطية واعية، وتكون الانتخابات فيها على البرامج أكثر منها على الأشخاص.

ويعتبر أن النظام المختلط الذي جرت عليه انتخابات 2006 هو الأنسب للحالة الفلسطينية، لأنه وازن بين قوة المرشح الفرد في مجتمع فلسطيني يجمع ما بين الثقافة الديمقراطية والثقافة العشائرية، وما بين النظام النسبي الذي تطالب به النخب اليسارية والليبرالية والنقابية.

ويقول "لسنا في مجتمع ديمقراطي عريق، ولا زالت تتحكم فينا العوامل العائلية ووجود جيل جديد لا ينتمي للفصائل، والانتخابات البلدية الأخيرة خير شاهد".

ويلفت إلى أن هناك الكثير من الشخصيات المستقلة التي لا ترغب بأن تحسب على أي فصيل لأسباب متعددة، والنظام النسبي الكامل يحرمها من التمثيل.

ويرد الشنار على الرأي القائل بأن الانتخابات تجري على أساس برامج وليس شخصيات، متسائلا: لماذا لم يتم تطبيقه في انتخابات المجلس التشريعي الأول الذي كان يناط به التأسيس للسلطة وللدولة القادمة، وتم استدعاؤه عندما أرادت الحركة الإسلامية المشاركة؟

ويقول إن النخب اليسارية والليبرالية والنقابية تميل إلى النظام النسبي المطلق، لأنها تعتقد أن التصويت لقائمة يلغي الفوارق الفردية بين الأفراد، وبهذا يحيدوا عنصر القوة الذي تتمتع به الشخصيات الإسلامية تحديدا في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية عموما.

ويشار الشنار إلى أنه بعد خسارة تلك القوى للانتخابات الأخيرة، وجدت بعد التحليل أن غالبية المقاعد التي حصلت عليها حركة "حماس" كانت من المقاعد الفردية، وليست من القوائم النسبية التي كانت نتيجتها متقاربة بين فتح حماس.

ويشرح سبب تمسك القوى الصغيرة بالنظام النسبي الكامل بأن "تلك القوى لا وجود فعليا لها في الشارع الفلسطيني، لكن مجرد وجود اسمها قد يعطيها فرصة للحصول على مقعد في ظل نسبة حسم متدنية".

ويحذر الشنار من النتائج التي تترتب على وجود تشتت مقاعد المجلس التشريعي بين عدد كبير من القوى الصغيرة، معتبرا أن هذا الأمر سيصيب المشهد التشريعي الفلسطيني بالشلل.

ويشير إلى أن الديمقراطيات العريقة بالعالم تبنت النظام النسبي الكامل، لكنها بالمقابل رفعت نسبة الحسم لتصل في بعض الدول إلى 10%.

كما يحذر من إعادة طرح النظام الانتخابي للنقاش، لأن الأصل أن يبقى النظام كما تم الاتفاق عليه.

ويضيف: "إذا أردنا استقرار المجتمع، يجب أن يكون قانون الانتخابات مقدسا، بعد الاتفاق عليه، وأن لا يتم التلاعب به في كل دورة انتخابية، ومن غير المقبول أن كل من خسر الانتخابات يبدأ بالضغط لتعديل القانون".

الحية : اتفاقية القاهرة 2011 هي دستور المصالحة

غزة – فاطمة الزهراء العويني فلسطين أون لاين 20\11\2017

أكد عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" أن اتفاقية القاهرة 2011م هي دستور المصالحة ، مؤكداً أنها أول وثقة وطنية صالحة لتشكل أرضية لبرنامج وطني وسياسي.

وقال – خلال كلمة له اليوم الأحد في ندوة لمنتدى الإعلاميين الفلسطينيين– :" المصالحة الوطنية تشهد حالة من الاحتضان الشعبي والفصائلي وكلهم يقولون لا رجعة للوراء وهذا حافز للفصائل التي ستجتمع بالقاهرة بأن تنجح في المرحلة الثانية من الحوار".

وأضاف :" اتفاقية القاهرة 2011 كانت نتاجاً وطنياً بامتياز شاركت فيها كل الفصائل 2011، فهي وثيقة قانونية و دستورية وطنية ونحن ذاهبون لوضع آليات لتنفيذها لا لعمل اتفاقيات جديدة".

وأكد على أن إجراءات الاحتلال ضدنا تستلزم منا اقتناص الفرصة وأن محطة القاهرة "اجتماع الفصائل فيها في 21–11 المقبل" المحطة التي يتقوى بها الشعب الفلسطيني لنقول أننا موحدون على القضايا الوطنية".

وشدد على أن الملف الأول الذي ينبغي مناقشته هو ملف منظمة التحرير الفلسطينية بأن يتم إعادة بناؤها بشراكة وطنية وعبر الانتخابات دون إقصاء أحد ، قائلاً :" نحن جاهزون للاحتكام لصندوق الاقتراع".

وتابع :" نريد التوافق على آليات إعادة بناء أطر المنظمة وفي مقدمتها المجلس الوطني على أسس ديمقراطية ومهنية ووطنية ، ولذلك نحتاج لتحديد توقيت زمني لانتخابات الوطني والرئاسة والتشريعي بالتزامن لا يتجاوز الستة أشهر".

وأردف بالقول : "وكذلك ينبغي سرعة إنجاز قانون وتشكيل محكمة و تكليف لجنة وطنية للإشراف عليها "لجنة تفعيل وتطوير المنظمة التي تم الاتفاق عليها مسبقاً"".

وأكد أن ملف الأمن تم فصله عن العمل الحكومي والإجرائي لحساسيته ، حيث تم الاتفاق على تشكيل لجنة من 8 أشخاص مهنيين أمنيين يتم التوافق عليهم لإعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية بشكل كبير وبالرعاية المصرية وبإشراف عربي".

وقال :" ذاهبون للقاهرة للتوافق على أعضاء اللجنة ، وعلى الثلاثة آلاف من أجهزة أمن السلطة الذين تم التوافق على انضمامهم بالتدريج للأجهزة الأمنية القائمة "تحديداً الأمن الوطني والشرطة والدفاع المدني".

وتابع :" نريد التوافق على تشكيل اللجنة الإدارية القانونية المكلفة بإنهاء ملف الموظفين على قاعدة الشراكة والوظيفة العمومية".

وشدد على أن ملف الاعتقال السياسي يجب أن يغلق للأبد ويجرم بكل أدوات التجريم ، قائلاً :" هذا الملف لا مجال للمراوغة فيه ، هذا أسهل ملف يمكن إنجاز ميثاق شرف بخصوصه ، من 2011 شكلنا لجنة لكنها تحتاج الى احترام والتزام من الفصائل والحكومة والأجهزة الأمنية والرئاسة".

وطالب بتشكيل لجنة الإشراف على المصالحة –التي تم التوافق عليها مسبقاً على أن تؤلف من 16 شخصاَ– أو استبدالها بحكومة حكومة وجدة وطنية جديدة التي أضحت مطلباً شعبياً وفصائلياً ملحاً فالمرحلة تحتاج لتضافر جهود جميع الفصائل.

وأكد على أن المصالحة الوطنية المجتمعية هي البلسم الشافي للمواطن الفلسطيني ، قائلاً :"

إذا أردنا أن يشعر المواطن بالأمان، علينا نزع فتيل الخصومة الداخلية والاستعجال بذلك والاتفاق على مقومات نجاحه، استكمالاً لنجاحنا بالتعاون مع الفصائل الأخرى في طي ملف 140 حالة من ضحايا الانقسام".

حماس: شروط واشنطن ضوء أخضر للاحتلال باستمرار العدوان

دعت لرفض الابتزاز المتعلق بمكتب المنظمة

غزة – المركز الفلسطيني للإعلام 2017\11\20

عدت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" اشتراطات واشنطن لتجديد مكتب منظمة التحرير في واشنطن، محاولة لتحصين الاحتلال من الملاحقة على جرائمه، ودعت قيادة السلطة إلى رفض هذه الضغوط والانحياز إلى شعبها.

وقالت حماس في بيانٍ لها مساء اليوم الأحد: إن عدم تجديد الخارجية الأمريكية الإذن الدوري لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بالعمل، وربط ذلك بانضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية وإحالتها بعض الملفات إلى المحكمة لملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة، تأكيد للمؤكد من أن الولايات المتحدة طرف منحاز بالكامل للاحتلال.

وأضافت أن واشنطن "ليس وسيطاً نزيهاً، بل وأكثر من ذلك فإنه يكفل لهم (مجرمي الحرب الصهاينة) الحصانة من الملاحقة على ما يرتكبونه من جرائم بحق شعبنا؛ ما يشكل لهم ضوءًا أخضر بالاستمرار في ذلك دون أي رادع.

كما استنكر حماس ربط فتح المكتب بانخراط الفلسطينيين في مفاوضات غير مشروطة مع الاحتلال.

ودعت "القيادة الفلسطينية" إلى رفض كل هذه الضغوط والانحياز إلى شعبها وتعزيز قدراته على الصمود وفِي مقدمتها تحقيق المصالحة والوحدة الفلسطينية وإنهاء الانقسام.

ومساء السبت، أعلن أمين سر منظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، أن السلطة الفلسطينية ستعلق اتصالاتها بالإدارة الأميركية، إن لم تعِد فتح مكتب تمثيل المنظمة في واشنطن.

وأشار إلى أن هذا الموقف جاء بعد تلقي كتاب من الخارجية الأميركية أنهم لن يستطيعوا تمديد فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن؛ "نظرا لقيامنا بالانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، والطلب منها إحالة جرائم إسرائيلي من الاستيطان وفرض الوقائع على الأرض والعدوان على قطاع غزة لفتح تحقيق قضائي".

تحالف قوى فلسطين: حزب الله يمثل أهم قوى المقاومة ضد إسرائيل

بيت لحم- معا- 2017\11\20

أدان تحالف قوى المقاومة الفلسطينية قرار مجلس وزراء الخارجية العرب باتهام حزب الله اللبناني بالإرهاب، معتبراً هذا الأمر خدمة لإسرائيل والولايات المتحدة وإرضاء للسعودية.

ورأى تحالف قوى المقاومة الفلسطينية أن قرار وزراء الخارجية العرب "خطير"، مشدداً على أن "حزب الله يمثل أهم قوى المقاومة ضد إسرائيل والإرهاب".

إلى ذلك، اعتبر الناطق باسم حركة الجهاد الإسلامي داوود شهاب أن اتهام "حزب الله مرفوض ومدان فهو منظمة تقاوم الوجود الصهيوني، واتهام الحزب سياسة تتساوق مع الرغبات الصهيونية، ومن العار أن يصدر مثل هذا الاتهام عن الجامعة العربية".

بدوره قال قال عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين كايد الغول الأحد إن وصف حزب الله بالإرهابي هو "تساوق مع محاولات الإدارة الأميركية والاحتلال الصهيوني في شيطنة قوى المقاومة التي تنتصر لقضايا شعوبها وتعمل على تحرير أراضيها".

وفي اتصال هاتفي مع "بوابة الهدف" الفلسطينية، أضاف الغول ان قرار وزراء الخارجية العرب "يشكل خدمة مجانية لكيان الاحتلال الصهيوني وحلفائه"، مؤكداً أنه "وصمة عار في السياسات الرسمية العربية التي كان عليها أن تنتصر لقوى المقاومة وتوفر لها كل عوامل الدعم".

الطريق المفخخ إلى «صفقة القرن»

عريب الرنتاوي الدستور 20\11\2017

قرار واشنطن إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، يكشف مقدماً فحوى ومضمون مبادرة ترامب لحل أزمة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، ويرمي إلى وضع الفلسطينيين على سكة واحدة فقط، لا يمكنهم الخروج عنها من دون المقامرة بمواجهة العزلة والحصار من قبل واشنطن وحلفائها ... بل ويفرض سقوفاً خفيضة لحركة النضال السلمي والحقوقي التي تخوضها السلطة (وإن بتردد وتعثر حتى الآن)، إذ من غير المقبول أمريكياً، وفي عصر ترامب على وجه التحديد، أن تتوجه "الضحية" إلى العدالة الدولية لملاحقة مجرمي الحرب وضمان حصولهم على القصاص العادل...على الضحية كما يرى ترامب وفريقه، أن تتصاع لقدرها راضية مرضية، ومن دون حراك.

القرار يضع السلطة والفلسطينيين عموماً، أمام خيارات صعبة ... الفلسطينيون لم يحصلوا على الكثير من صداقتهم لواشنطن، ولكنهم يعرفون تمام المعرفة أن عداوتهم لها، ستكون مكلفة للغاية، سيما في مناخات انفلات اليمين الإسرائيلي والأمريكي من عقاله، وفي مناخات التهافت العربي للتطبيع مع إسرائيل والهرولة للتعاون معها، من دون الفلسطينيين، وغالباً على حسابهم.

ردود الأفعال العربية هذه المرة، تراوح ما بين التهافت والتواطؤ ... صمت مريب خيّم على العواصم العربية، إذ بدل التصدي للقرار الأمريكي العدائي شكلاً ومضموناً للشعب الفلسطيني وطموحاته العادلة والمشروعة، توجه بعضهم بـ "النصح" إليهم بعدم وقف الاتصالات مع الجانب الأمريكي، وبادر بعضهم الآخر إلى وضع القيادة الفلسطينية أمام أحد خيارين: الاستسلام لمبادرة ترامب قبل أن يعرف مضمونها وعناصرها، أو مواجهة التنحي والتنحية؟!

لا قيمة لكل التصريحات الأمريكية التي تَعد بجعل "إغلاق الممثلية" أمراً مؤقتاً، أو وضعها في سياق "غير عدائي" مع المنظمة والسلطة، ولا معنى لكل التأكيدات الصادرة عن واشنطن، بأن القرار لن يؤثر على مساعي ترامب وفريقه للوصول إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية ... كل هذه التصريحات والتأكيدات، إنما تندرج في سياق ذر الرماد في العيون، وتجهد في إخفاء التزام هذه الإدارة بمواقف اليمين واليمين المتطرف في إسرائيل، متجاوزة بذلك، ما اعتادت الإدارات السابقة اتخاذه من سياسات تحابي إسرائيل وتنحاز لمصالحها.

القرار الأمريكي، لا يُقرأ في واشنطن، بل في تل أبيب، حيث رأت الترويكا اليمينية الحاكمة فيه، إجازة قتل للفلسطينيين دون خشية من حساب أو عقاب، وتصريح مرور لسياسات التوسع الاستيطاني و"شرعنة"

البؤر الاستيطاني، والمضي قدماً في حربها على الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية المشروعه، ما يجعل "التسوية المتعذرة" من قبل، "مستحيلة" من بعد ... أما تبرير واشنطن للقرار بأنه عقاب للفلسطينيين على رفضهم الانخراط في مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، فهو "عذر أقبح من ذنب"، يستبطن قدراً من الزيف والنفاق بصورة مذهلة، فواشنطن التي رعت المفاوضات لسنوات وعقود، تعرف على نحو يقيني من هو المسؤول عن تعطيل مسار التفاوض وحل الدولتين.

مؤسفٌ أن واشنطن التي تفقد زعامتها المتفردة للعالم، وتواجه تحدي ولادة نظام دولي متعدد الأقطاب، وتقف عاجزة عن مواجهة تحديات وتهديدات تصدر عن دول صغيرة نسبياً، ما زلت تحتفظ بكل هذه السطوة والتغوّل على النظام العربي، الذي يبدو اليوم منساقاً لنظرية "99.99 بالمائة من أوراق الحل بيد أمريكا" كما لم يحدث من قبل ... مؤسفٌ أن هذا الاستتباع يصدر طواعية عن النظام العربي، لحسابات أبعد ما تكون عن مصالح الأمة وتطلعات شعوبها.

في مثل هذه الظروف والمناخات، شديدة الإحباط، لا يتعين على الفلسطينيين انتظار الكثير من أعمدة النظام العربي الرسمي، وعليهم اليوم أكثر من وقت مضى، الاستمساك بنظرية "ما حك جلدك مثل ظفرك"، فرياح "التصفية" السموم لقضيتهم الوطنية تهب من غير اتجاه، ولحظة الحقيقة والاستحقاق تدنو بأسرع مما يظن كثيرون، وقد آن أوان إعمال "التفكير من خارج الصندوق"، والشروع من دون إبطاء في ترميم الشقوق التي تهدد البيت الفلسطيني الداخلي بالانهيار، وبناء التوافقات العريضة والعميقة، حول خطة استنهاض وطني شاملة، مستلهمة لحقيقة أن مطلب الحرية والاستقلال ما زال بعيد المنال، وأن الدولة ليست على "مرمى حجر"، وأن مسيرة الشعب الفلسطيني تدخل مرحلة استراتيجية جديدة، لم تعد معها الأدوات والوسائل والأطر القديمة، قمينة بمواجهة الأخطار والتحديات والمهام الجديدة.

حماس وتشابكات ملفّ المصالحة.. وقائع غريبة وأسئلة جوهريّة

بقلم: ساري عرابي المركز الفلسطيني للاعلام 2017\11\20

لا جديد في تشابك القضية الفلسطينية مع قضايا المحيط العربي، فهذه سمتها منذ وجودها، بل كانت في أصلها –ويُفترض أنّها لم تزل– قضية عربية، فقد خاض العرب الحروب على أرض فلسطين، وهُزموا مرتين، فكانت النكبتان في عامي 1948 و1967.

وظلّت القضية الفلسطينية وثيقة الاتصال بقضايا العرب الكبرى، لأكثر من اعتبار، من أهمها ذلك الاعتبار الكلّي المتمثل في الدور الاستعماري المتحصّل بوجود الكيان الصهيوني، ونتائج وجوده على الأوضاع والظروف العربية، كما تبيّن من بعد الثورات العربيّة، حينما جدّدت تلك الثورات شعوره بالأزمة الوجودية.

واليوم، يبرز هذا التشابك على نحو بالغ التعقيد، ومحفوف بجدار سميك من الغموض، تمور من خلفه الحيرة والارتباك لجميع الفاعلين، بما في ذلك الفاعلون الفلسطينيون، وفي طليعتهم حركتا فتح وحماس، اللتان تناوران اليوم في سياق خُطّة المصالحة، التي بدأت غامضة، ولم تزل غامضة، في أهداف راعيها، وفي مسلك أطرافها العجيب.

بداهة، لم يكن كافيًا القول إنّ الرغبة المصرية في استعادة دورها الإقليمي، هي الهدف الوحيد الذي يمكن به تفسير التحوّل المصري في الموقف من قطاع غزّة وحركة حماس، ولا شك أن الرحمة بالفلسطينيين، والمحبة لحماس، لم تهبطا مرّة واحدة على صانع القرار المصري، أو على الأجهزة صاحبة القرار في مصر، لاسيما وأنّ علائق النظام المصري بدول الإقليم والعالم، وبالكيان الصهيوني، لا تتيح له التصرّف في هذا الملف الخطير على نحو مستقل، ومن ثم بدأت حكاية المصالحة متصلة اتصالاً وثيقًا بالأطراف المتعددة ذات الصلة.

أرادت حماس من جهتها رفع الحصار عن قطاع غزّة، وربما استثمار ما بدا فرصة متاحة لبناء علاقة جديدة مع النظام المصري. وفي أداء حماس في هدا الملف، إن في العلاقة مع المصريين أو مع حركة فتح، لم يتضح للمتابع، تعريف الحركة للنظام المصري، وهو التعريف الداخلي، الذي يتيح لها حدود الاقتراب والثقة والمناورة؛ إذ بدت الحركة أكثر انفتاحًا واستعدادًا لتقديم التنازلات مما يمكن أن يسمح به التعريف الواجب المكتسب من طبيعة النظام والتجربة المرّة معه.

وكذا لم يتضح للمتابع تقدير الحركة للأهداف والنوايا التي تقف خلف التحوّل المصري في ملف المصالحة، خاصة وأنّ هذا التحول قد جاء في سياق ما أشيع عنه أنه رغبة أمريكية في فرض تسوية معينة، قد تكون تسوية مؤقتة، لكنّ الهدف منها تسهيل التطبيع بين بعض الدول العربية، خليجية منها على وجه الخصوص، وبين الكيان الصهيوني، وإدخال هذا الأخير في تحالف إقليمي يستهدف إيران.

والمصالحة في هذه الحالة، إمّا أنّها تمهيد لهذه التسوية، أو تمهيد لخطوة تسبقها، وهي إحلال قيادة بديلة، والمقصود على الأرجح، حتى اللحظة، النائب الفتحاوي محمد دحلان، المدعوم من دولة الإمارات العربية المتحدة، أبرز داعمي ورعاة النظام المصري الحالي.

إلى حدّ ما يفسّر ذلك تحفّظ السلطة الفلسطينية، وبطئها في السير في خطوات المصالحة، دون نفي أسباب أخرى تُشكّل موقف السلطة تجاه موضوع المصالحة، وتحديد السرعة في إنجاز خطواتها وتفكيك ملفاتها، فمن اللحظات الأولى، وقيادة السلطة، وعلى رأسها الرئيس محمود عبّاس، تبدو متوجّسة من تدخلات معيّنة، تهدف إلى تحقيق تغيير في القيادة الفلسطينية، وفرض تنازلات جديدة على الفلسطينيين.

على الأقل، ومنذ القمّة العربية الأخيرة في البحر الميت (أواخر آذار/ مارس الماضي)، وبين يدي هذه القمّة سرت شائعات عن محاولات عربيّة، تولّتها مصر، لفرض مبادرة جديدة على الفلسطينيين، يقدّمها الفلسطينيون باسمهم، والأمر في حقيقته لم يكن إشاعة، إذ أعلن أحمد أبو الغيط الأمين العام للجامعة العربية عن تلك المبادرة المفترضة، والتي لم يطرحها عبّاس كما قيل. منذ ذلك الوقت، والحديث يتصاعد عن تصوّر ما للقضية الفلسطينية، لا يبدو أن عبّاس في وارد الموافقة عليه.

أخيرًا، سرت شائعات شبيهة، بعد زيارة الرئيس عبّاس الأخيرة للسعودية، حث قيل إن هذه الزيارة مرتبطة بملف خطّة التطبيع المقترحة مع الكيان الصهيوني، أو خطّة ترمب الأوّليّة بخصوص القضية الفلسطينية، وما يزال الذي جرى في تلك الزيارة غامضًا حتى اللحظة.

تبدو حماس أمام شبكة متضافرة العُقد، ومستحكمة التعقيد، وهي تدير في ذلك اتصالات وحوارات وتفاهمات مع أطراف متناقضة، بعضها في الأصل لا يخفي تناقضه مع الحركة، ومن جملة ذلك البعض محمد دحلان الذي تقيم معه الحركة علاقة متقدّمة على علاقتها بالرئيس عبّاس، وقد شاركت الحركة في حفل دحلان التأبيني للرئيس السابق ياسر عرفات بكلمة ألقاها القائد الرفيع فيها خليل الحيّة، وبعد وقت وجيز جاء الاجتماع المغلق بين مدير المخابرات العامّة ماجد فرج ورئيس حماس في غزّة يحيى السنوار، وقبلها كان تصريح اللواء توفيق أبو نعيم مدير أمن غزّة في الثناء البالغ على ماجد فرج.

إنّ السؤال هنا ليس عن قدرة الحركة على إدارة علاقات مدروسة ومتوازنة بين كل هذه الأطراف، ومهما قيل عن هذه القدرة، فإنّها بالتأكيد سوف تعاني بعض الاختلال، كما يقال في علاقتها الراهنة مع كل من قطر وتركيا بعد لقاءات السنوار بدحلان، ولكن السؤال عن الحسبة من ناحيتين، في الاستفادة الخاصّة الراهنة الضيقة، وفي الاستفادة العامّة بالنسبة للقضية الفلسطينية.

بمعنى هل شكّل أداء قيادة حماس السياسي والدبلوماسي والتفاوضي، اختراقًا لصالح الحركة حتى اللحظة؟ وذلك ابتداء من اجتماعات السنوار – دحلان التي أثارت قدرًا من الجدل في أوساط الحركة الداخلية ومع بعض أصدقاء وحلفاء الحركة، ومرورًا بحوارات القاهرة، التي قدّمت فيها الحركة تنازلات كبيرة بلا ضمانات، إذ أعطت الرئيس عبّاس أكثر مما طالب به، فلم تعد حُجّته الآن اللجنة الإدارية، وإنما التمكين الكامل للأمن في غزّة، كما بيّن ذلك اجتماع مجلس الوزراء الطارئ أخيرًا في 19 تشرن ثانٍ/ نوفمبر الجاري.

وبالنسبة للقضية العامّة؛ هل للحركة تقدير خاصّ بالهدف من حوارات المصالحة هذه التي يقودها نظام سعى لتحطيم الحركة منذ العام 2013؟ وهل لديها تصوّر للمناورة على نحو لا يستخدم هذه المصالحة للتمهيد لمشروع تصفويّ، أو لإحلال قيادة بديلة، لديها استعداد للذهاب أبعد مما ذهبت إليه قيادة السلطة الحالية؟

من غرائب ما يجرى، أن الحركة موعودة برفع الحصار ومزيد من الانفتاح من محمد دحلان الذي يقال إنّه الشخصية المُعدّة للمضي في مشاريع التصفية والتطبيع، وحتمًا فإنّ أحدًا عاقلاً لا يرفع رأسًا بتصريحات دحلان وتياره الثوريّة، وفي المقابل فإنّ الذي يضيّق الخناق على الحركة ويبطئ من سير المصالحة ويبتز الحركة في ملفي الأمن والسلاح، هو الذي يقال إنّه اليوم الذي يعارض المشاريع والخطط الإقليمية والترمبية التصفويّة!

حوار القاهرة واستحقاق التقدم نحو الوحدة الوطنية الشاملة

هاني المصري مسارات 2017\11\19

تقدير إستراتيجي

(أصدرت لجنة السياسات في مركز مسارات هذا التقدير الإستراتيجي من إعداد: هاني المصري).

مقدمة

أصدر مركز مسارات تقديرًا إستراتيجيًا بتاريخ 8 تشرين الأول/أكتوبر الماضي بعنوان "آفاق المصالحة الفلسطينية عشية حوار القاهرة"، الذي جرى بين حركتي فتح وحماس في تشرين الأول/أكتوبر، تناول العراقيل التي تقف أمام جهود إنهاء الانقسام، ومتطلبات تحول المصالحة إلى وحدة وطنية شاملة، والسيناريوهات المُحتملة لمسار المصالحة.

وخلص هذا التقدير الإستراتيجي إلى أن الصورة ليست وردية ولا تدعو للتفاؤل الشديد، كما أنها لا تدعو للتشاؤم المطبق. فهناك أسباب وظروف أدت إلى تحرك ملف المصالحة، وتجعل فرصة الاستمرار أفضل من سابقاتها، ولكن ذلك يستدعي رؤية الاحتمالات والسيناريوهات المختلفة، وما هو المفضل والجيد والسيئ والأسوأ والأكثر احتمالًا، ومتطلبات تحقق السيناريو المفضل للفلسطينيين، ودرء الأسوأ، وتقليل أضرار السيئ.

واليوم، عشية انطلاق جلسة الحوار الوطني الشامل في القاهرة يومي 21 و22 تشرين الثاني/نوفمبر الجاري، تبدو مثل هذه العملية أكثر أهمية في ضوء حجم العقبات التي تعترض الخطوة الأولى في مسار المصالحة، والمتعلقة بتمكين الحكومة، كما ظهر خلال الأسابيع القليلة الماضية، وضرورة وضع كافة الملفات على طاولة الحوار الوطني من أجل التوافق على حلول وآليات وجدول زمني للتنفيذ، بما يضمن عدم العودة مجددًا إلى نقطة الصفر.

سيناريوهات المصالحة والمستجدات

في التقدير الإستراتيجي السابق، عُرضت ثلاثة سيناريوهات محتملة لآفاق المصالحة، وقد طرأت تطورات خلال الأسابيع الستة الماضية باتت معها مواقف حركتي فتح وحماس، وعدد من الفصائل الأخرى، وكذلك الموقفان الأميركي والإسرائيلي، إضافة إلى مواقف إقليمية ودولية أخرى، أكثر وضوحًا من حيث مستوى تأثيرها على كل من هذه السيناريوهات، والفرص التي ينبغي للفلسطينيين عدم إهدارها لإنجاح الجهود

الحالية. وهو ما يحاول هذا التقدير الإستراتيجي التركيز عليه بدءًا بإعادة عرض تحليل السيناريوهات الثلاثة كما يأتي:

السيناريو الأول: أن تكون المحاولة الراهنة لإنجاز المصالحة مثل سابقاتها، أي سرعان ما ستنهار. وهذا سيناريو مستبعد، لا سيما أن المستجدات المحلية والعربية والإقليمية والدولية لا تعزز فرص تحققه، حيث التقت الإرادة المحلية المتمثّلة باستعداد "حماس" للتخلي عن الحكومة في القطاع دون شروط، وموافقة الرئيس و"فتح" على عودة سيطرة السلطة على القطاع، مع الإرادة المصرية التي لا تريد انهيار القطاع وانفجاره، وتسعى لتنفيذ خطوات من شأنها تعزيز الأمن القومي، واستعادة الدور المصري في رعاية ملف المصالحة، وكذلك على صعيد ما يسمى "عملية السلام".

ويضاف إلى ذلك، المواقف الإسرائيلية والأميركية والدولية التي لا تريد أيضًا انهيار الأوضاع وانفجار القطاع، وتسعى لتوظيف مسار المصالحة وفق شروطها للتمهيد لإحياء المفاوضات والعملية السياسية، في سياق محاولات تمرير خطة أميركية جديدة يمكن أن تأخذ شكل حل انتقالي، أو نهائي، أو يجمع ما بين الاثنين، ولكنها تلتقي جميعًا في كونها لا تلبى الحد الأدنى من الحقوق والمصالح الفلسطينية.

السيناريو الثاني: أن يكون نصيب جهود المصالحة من النجاح أكبر من سابقاتها، بحيث تأخذ شكل استعادة قطاع غزة تحت مظلة السلطة، أو بعبارة أخرى امتداد السلطة كما هي وبالتزاماتها إلى القطاع. وهذا السيناريو محتمل، وهو يتحقق على الأرض، لكنه يختلف عن إنجاز مصالحة حقيقية، فهو أقرب إلى انتقال إلى حالة جديدة من مرحلة ما بعد الانقسام دون الوصول إلى تحقيق وحدة حقيقية قادرة على الاستمرار والصمود في مواجهة التحديات والمخاطر وتوظيف الفرص المتاحة.

ومع أن هذا السيناريو أفضل من الانقسام، وخصوصًا أنه يهدد بالتحول إلى الانفصال، إلا أنه سيكون أقرب إلى عملية "مصالحة دون مصالحة"، وينذر بالانهيار عند حدوث خلاف واسع، أو مستجدات كبيرة واردة كون المنطقة حبلى بالاحتقانات والصراعات والتغيرات العاصفة.

وفي سياق هذا السيناريو، يمكن وضع رفع حدة التراشق الإعلامي في الأيام الأخيرة حول بعض القضايا، مثل تمكين الحكومة الحالية، وتشكيل حكومة جديدة، والأمن، والسلاح، والموظفين، والمنظمة، والتي لا تعكس تغييرًا جوهريًا في المواقف، وإنما محاولات لتحسين موقف كل طرف عشية حوار القاهرة، فليس من مصلحة أي طرف العودة إلى ما قبل حل اللجنة الإدارية، ومهما كبرت الخلافات يفترض أن تحرص مختلف الأطراف على إدارة التوافق مثلما تمكنت من إدارة الانقسام، خصوصا أن الخطر يتهدد الجميع باستثناء قلة من المستفيدين من استمرار الاحتلال والانقسام والحصار.

السيناريو الثالث: أن تكون المصالحة الجاري تحقيقها مقدمة لإنجاز وحدة وطنية شاملة، وهو سيناريو لن يتحقق إلا في إطار بلورة رؤية شاملة وتوفر إرادة فولاذية لتحمل الضغوط، ودفع الثمن المطلوب، ووضع خطة أو خطط عمل لتحقيق أهداف البرنامج الوطني الذي لا بد من إقراره في المجلس الوطني التوحيدي، بما في ذلك التوافق على البرنامج السياسي للسلطة/الدولة وآليات تنفيذه من خلال الحكومة كأداة تخدم التقدم على طريق تحقيق البرنامج الوطني لمنظمة التحرير. وقد برهنت التجربة الماضية أنه من دون الاتفاق على السياسة والمال والأمن والسلاح والمنظمة والسلطة/الدولة وأسس الشراكة، والاحتكام بعد ذلك إلى الشعب، لا يمكن أن تقوم وحدة وطنية حقيقية.

ومع أن هذا السيناريو هو الخيار المفضل للفلسطينيين، إلا أنه مستبعد حاليًا، لأن القوى التي ستحمله غير موجودة، أو على الأصح لا تزال ضعيفة، لكن قوته تنبع من كونه يقدم حلًا جذريًا إذا توفرت مقومات تحويله إلى خيار وطني وشعبي، ويعبر عن مصلحة وإرادة الأغلبية، لا سيما أنه ينطلق من التوافق على الأهداف والحقوق الوطنية والمصلحة العامة، لا من مصالح الأفراد والفصائل.

لا بد من الإشارة إلى أن استبعاد تحقق هذا السيناريو، لا يعني إدارة الظهر لضرورة أن يبقى هدفًا يتم السعي لتوفير مقومات تحويله إلى خيار يتم اعتماده وتوفير مقومات تحقيقه، وبناء أوسع موقف وطني وشعبي ضاغط بهذا الاتجاه، وربما تحدث تطورات ومتغيرات كبيرة تجعله ممكنًا. ولعل من المفيد التذكير بأنه لولا هزيمة الأنظمة العربية في حرب حزيران 67، لما حدثت الانطلاقة الثانية للثورة الفلسطينية، التي كانت أهم من انطلاقتها الأولى، لأنها استفادت من المد الشعبي الداعم لها بعد هزيمة الأنظمة التي باتت ضعيفة، وكانت بحاجة إلى دعم الثورة لتغطية عورتها التي كشفتها حرب حزيران.

مؤشرات وعوامل معرقلة

ما جرى منذ إصدار التقدير الإستراتيجي السابق من خطوات يؤكد ما خلصنا إليه سابقًا، بأن السيناريو الثاني هو الأكثر احتمالًا. فقد تم بالفعل تجاوز بعض التحديات والتهديدات، في مقدمتها النجاح في استكمال تسلّم الوزراء لوزاراتهم في القطاع دون مشاكل تذكر، باستثناء بعض المشاكل التي تم تجاوز معظمها بسرعة. وحدثت محاولة لاغتيال اللواء توفيق أبو نعيم، مسؤول الأمن في القطاع، ولو نجحت لكانت لها تداعيات كبيرة. كما تجاوزت حركتا الجهاد الإسلامي وحماس وبقية الفصائل امتحانًا كبيرًا بنجاح مُلفت للنظر حين احتفظت بحق الرد دون أن ترد حتى الآن على المجزرة التي ارتكبتها قوات الاحتلال بقصف النفق شرق غزة، ما أدى إلى استشهاد 12 مناضلًا، منهما قائدان في سرايا القدس.

في هذا السياق، لا نستطيع الجزم فيما إذا كانت إسرائيل تستهدف استدراج كتائب المقاومة المسلحة إلى مواجهة واسعة تقضي في طريقها على المصالحة، لأن ما أقدمت عليه تقوم به في كل الأحوال؛ بوجود المصالحة أو غيابها، ولكنها بالتأكيد أخذت بالحسبان هذا الاحتمال، غير أننا نستطيع الجزم بأنها أرادت بهذا العدوان المساهمة بدور فعال في التأثير على مسار المصالحة ومضمونها وفق الشروط والإملاءات الإسرائيلية، أو لا تكون أبدًا.

يدفع ذلك إلى إعادة التأكيد على أن إسرائيل لم ترفع الفيتو عن المصالحة، بدليل زيادة الشروط التي وضعتها على مشاركة "حماس" في السلطة والمنظمة، والتي من دونها لا تتحقق المصالحة. وتتصرف الحكومة الإسرائيلية على أساس معادلة تخدم مصالحها، فهي لا تريد من جهة أولى وصول الأوضاع في قطاع غزة إلى مستوى الانفجار جراء تفاقم الحصار، وبخاصة أنها سوف تتحمل المسؤولية عن ذلك أولًا وأساسًا وقبل بقية الأطراف الأخرى، بصفتها الدولة المحتلة التي تُمارس الحصار والعدوان، والتي أوصلت القطاع إلى هذه الحالة المروعة وغير الإنسانية، كما أنها لا تريد من جهة أخرى، وبقوة أكبر، أن ينتهي الانقسام باعتباره الدجاجة التي تبيض لها ذهبًا. باختصار، فإن أكثر ما تسعى إسرائيل لإفشاله هو تحقيق وحدة فلسطينية تقوي الفلسطينيين في مواجهتها.

لذلك، فإن التنافس بين مواقف مختلف الأطراف الفلسطينية ينبغي أن يتركز على الإجابة عن سؤال "أي مصالحة نريد؟": مصالحة تعيد السلطة المقيدة باتفاق أوسلو إلى قطاع غزة، وتعمل على نزع سلاح المقاومة، وإعادة العمل باتفاقية المعابر التي تريد إسرائيل تعديلها أيضًا لتصبح أسوأ مما هي عليه، أي مصالحة تمهد وتغطي على التحرك الأميركي الإسرائيلي لتمرير التطبيع مع إسرائيل تحت شعار "الحل الاقليمي"، أم مصالحة تجعل الفلسطينيين قادرين على حماية قضيتهم وشعبهم وأرضهم وإحباط المخططات المعادية؟

في الإجابة عن هذا السؤال تكمن نقطة البداية في اعتماد السيناريو المفضل، غير أن هناك مؤشرات لا تسمح بالتفاؤل بالانتقال، على الأقل بسرعة، من سيناريو "مصالحة دون مصالحة" إلى سيناريو الوحدة الوطنية الشاملة. فقد تم تسلم وتسليم المعابر من خلال وضع عناصر وأفراد من السلطة محل العناصر الذين عينتهم سلطة "حماس" دون الإبقاء على أي فرد منهم داخل المعابر، وأُلغيت الرسوم والضرائب المفروضة سابقًا، بينما استمرت الإجراءات العقابية ضد القطاع، ولا يعرف أحد سوى الرئيس متى سترفع، فضلًا عن إحالة آلاف جدد من الموظفين في الضفة والقطاع على التقاعد.

في المقابل، ظهر تباينٌ حول مسألة اعتماد ودمج الموظفين المدنيين والأمنيين، مع أن اتفاق القاهرة الأخير في تشرين الأول/أكتوبر الماضي نَصَّ على دفع نصف رواتبهم مع نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري. وانعكس هذا الخلاف على الموقف من اللجنة الخاصة بالنظر في أوضاع الموظفين، إذ تطالب "حماس" بمشاركة ممثلين عنها كأعضاء وليس كمستشارين أو مختصين، كما جرى الاتفاق عليه على مضض في القاهرة. كما أن هناك خلافًا حول تشكيل أو عدم تشكيل لجنة أمنية عليا بالتوافق، إذ يتحدث نَصُّ الاتفاق عن لقاء بين مسؤولين أمنيين من الطرفين وليس صيغة عمل مشترك لمعالجة ملف الأمن.

إن ترك المسائل السياسية الأساسية التي من المفترض أن تكون موجهة للجان الفنية، وحتى للحكومة، في يد أعضاء اللجان يعني عدم توفّر نية لتذليل اعقبات. فالأصل أن يتم الاتفاق على السياسات الموجهة التي يلتزم الجميع بتطبيقها.

يجدر التأكيد مجددًا على أن هناك فرقًا بين مصالحة تقوم على الإقصاء أو حتى المحاصصة، ولو جزئيًا، ومصالحة تكون مقدمة لوحدة وطنية شاملة، فالوحدة تتحقق من خلال الاتفاق على إعادة الاعتبار للبرنامج الوطني الذي يجسد القواسم المشتركة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية ببرنامج سياسي يتفق عليه، ويكون أكثر مرونة من البرنامج الوطني، شريطة الحفاظ على الحقوق والمصالح الفلسطينية بعيدًا عن شروط اللجنة الرباعية، وبالاستناد إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وربط تطبيق الالتزامات الفلسطينية بتطبيق إسرائيل لالتزاماتها، والعمل على التحرر الكلي بشكل تدريجي من هذه الالتزامات، انسجامًا مع تخلي دولة الاحتلال عن التزاماتها، والاعتراف الأممي بدولة فلسطين، بحيث تقوم حكومة الوحدة بتشكيل لجنة إدارية وقانونية للبت في قضية الموظفين وفق معايير مهنية وليست فئوية، ولجنة أمنية عليا تشرف على معالجة ملف الأمن.

أما على مستوى ملف منظمة التحرير، فهناك خلاف حول عقد المجلس الوطني التوحيدي، وتحديدًا حول تأجيل انعقاده إلى أن تتمكن الحكومة من السيطرة على القطاع بشكل كامل دون تحديد سقف زمني، ما يعني أن عقد المجلس الوطني سيؤجل حتى إشعار آخر، وقد يعقد المجلس القديم دون اتفاق وطني ما يهدد بانهيار كل شيء. وهناك خلاف على شروط الانضمام إلى المنظمة بين من يطالب بأن تتضمن الموافقة على برنامج المنظمة والتزاماتها، وبين من يقصر الشروط بالموافقة على برنامج الإجماع الوطني؛ برنامج العودة وتقرير المصير والدولة والاستقلال الوطني والمساواة.

إن ما يحدث حتى الآن شيء مختلف تمامًا عما تضمنته الاتفاقات السابقة، وهذا له ما يبرره، وله أيضًا ما يدحضه. فالظرف اختلف، والاتفاقات السابقة ليست نصًّا مقدسًا، وفيها في بعض الجوانب قدر من التناقض، والعديد من عباراتها حمّالة أوجه وقابلة لتفسيرات متعددة، وأحيانًا متناقضة. ولكن هناك في المقابل تجاهل أو عدم اهتمام كافٍ لأهمية الاتفاق على البرنامج الوطني، وتأجيل لملف الأمن لما بعد الانتخابات، وهذه وصفة لعدم إجراء الانتخابات أو إجرائها دون توفر الحد الأنى من نزاهتها.

كانت للاتفاقات اللاحقة على "اتفاق القاهرة" للعام 2011، وخصوصًا "إعلان الدوحة" و"اتفاق الشاطئ"، مرجعيتها النظرية على الأقل، تتمثل إلى حد كبير باتفاق القاهرة ذاته، التي كانت تستند إلى صيغة خروج الجميع منتصرًا عبر التوافق، وتتضمن رزمة واحدة تشمل الحكومة والمجلس التشريعي والإطار المؤقت للمنظمة والمجلس الوطني التوحيدي والأمن والانتخابات والمصالحة المجتمعية، إذ كان يوضع جدول زمني يحدد متى سيتم تنفيذ كل عنوان، رغم الفشل في تطبيق ما كان يتم التوقيع عليه، لأن طرفي الانقسام لم تتوفر لديهما القناعة والإرادة الكافيتين للتطبيق.

فقد ظهرت النوايا الحقيقية في الممارسة، حيث كانت "حماس" تفضل الاحتفاظ بالسيطرة الانفرادية على السلطة في القطاع ومراكمة مكاسب جديدة، مثل دفع رواتب موظفيها، ما يمنحهم الشرعية، والدخول إلى منظمة التحرير، بينما كان الرئيس و"فتح" يريدان استعادة القطاع تحت مظلة السلطة التي تخضع لحكم فردي بامتياز تحقق بحكم القوة والشرعية التي تتمتع بهما حركة فتح التي تهيمن على السلطة والمنظمة منذ زمن طويل، وتقاوم أي محاولة لإنهاء هذه الهيمنة، التي تترجمها مظاهر عديدة، منها أن قياداتها وكوادرها وأعضاءها وحلفاءها يتولون معظم الوظائف والمناصب العليا، والمتوسطة، وحتى الصغيرة، كما أن جميع قادة الأجهزة الأمنية دون استثناء أعضاء في المجلس الثورى لحركة فتح خلافًا للقانون الذي ينصّ على الفصل بين الحزبية والمهنية في أجهزة الأمن. ولو لم تكن "فتح" مهيمنة لا غضاضة أن تستلم السلطة قطاع غزة لأنها ستكون سلطة تعبر عن الكل الفلسطيني. فضلًا عن أننا بحاجة إلى أن تتصرف السلطة على أساس أنها دولة تحت الاحتلال، وما يقتضيه ذلك من تجاوز اتفاق أوسلو الذي تجاوزته الحكومات الإسرائيلية منذ وقت طويل.

حتى لا تُستنسخ تجربة الفشل

إن تفادي العودة إلى مربع الفشل، يتطلب مراجعة الأسباب وراء عدم تطبيق اتفاق القاهرة الموقع في أيار 2011 وملحقاته. ولماذا بتنا الآن أو نكاد أن نكون إذا لم يتغير الاتجاه في اجتماع القاهرة أمام اتفاق جديد كما يظهر من خلال اقتصار اتفاق تشرين الأول/أكتوبر الذي وُقِّعَ في القاهرة على تمكين الحكومة،

أما بقية القضايا المتضمنة في اتفاق القاهرة فسيتم بحثها في حوار القاهرة الوشيك، مع رفض أو تجاهل تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو وفاقية، أو حتى تعديل الحكومة القائمة، التي يوجد ملاحظات على مدى "وفاقيتها" حتى عند تشكيلها بوفاق وطني، ومن ثم أجريت عليها بعد ذلك تعديلات بلا توافق.

لقد بات واضحًا اليوم أن جذر المأزق الفلسطيني يعود إلى وجود رأسين لكل منهما برنامجه وتحالفاته العربية والإقليمية، ولا يحظى أحدهما بأغلبية كبيرة ومستقرة، ولا يقبلان الشراكة بينهما، حيث يريد كل طرف منهما إقصاء أو تحجيم أو تقزيم الطرف الآخر، ولا يوجد طرف ثالث قوي لإحداث التوازن المطلوب.

يضاف إلى ما سبق، أن الموقعين على اتفاق القاهرة تجاهلوا أهمية التوافق على البرنامج الوطني باعتباره برنامج القواسم المشتركة الذي لا يمكن من دون الاتفاق عليه تحقيق وحدة وطنية حقيقية، وهو لا يجب أن يشمل فقط الأهداف والشعارات، وإنما خطط العمل وأشكال النضال، خصوصًا ما هي أشكال المقاومة والمفاوضات والعمل السياسي المناسبة.

كما تم تجاهل الاتفاق على أسس الشراكة التي من دون الاتفاق عليها وتجسيدها بالممارسة لا يمكن لأي اتفاق مصالحة أن يصمد طويلًا. بل يمكن القول، إن الرئيس و"فتح" اعتبرا أن الظروف التي أجبرتهما على توقيع اتفاق القاهرة تغيّرت، وبخاصة أنها اقترنت بمرحلة صعود الإسلام السياسي، وتحديدًا جماعة الإخوان المسلمين، التي كانت "حماس" تعتبر نفسها امتدادًا لها في فلسطين، لدرجة أن الاتفاق وقع عشية نجاح الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية المصرية، ثم الرئاسية. أما اليوم، فالمرحلة تتميز بهبوط الإخوان المسلمين في المنطقة برمتها، كما أن محمد مرسي، الرئيس المصري السابق، يقبع في السجن.

كان وقع هذه المتغيرات العاصفة كبيرًا، فقد أفضت إلى مفاقمة حصار قطاع غزة، لدرجة وصوله إلى حافة الهاوية بما ينذر بانهياره وانفجاره، الأمر الذي أدى إلى تغيير جوهري حاسم في موقف "حماس"، لا سيما بعد انتخاب قيادة جديدة، إذ ارتأت التخلي عن الحكومة في القطاع من دون شروط، وحتى من دون ضمان مشاركتها بها إن تعذر ذلك، لأن مصلحة بقائها والحفاظ على دورها السياسي والعسكري تتطلب تخليها عن مسؤوليات الحكم التي باتت غير قادرة على تلبيتها.

كما ساهمت في اتخاذ "حماس" لهذا القرار متطلبات إعادة نسج علاقات حسنة مع النظام المصري، الذي يعد الممر الإجباري لقطاع غزة نحو العالم، إلى جانب سعيها للحصول على الشرعية العربية والدولية، واستعادة حاضنتها الشعبية التي ضعفت وباتت مرشحة لتدهور متسارع إذا استمرت في حكم القطاع دون أن تمكن من الحكم بفعل الحصار والعدوان، ودون أن تقدم نموذجًا جيدًا لحكم تعددي تشاركي يحترم حقوق

الإنسان وحرياته، ويوفر المساواة بين المواطنين بغض النظر عن معتقداتهم وجنسهم ودينهم وآرائهم، وكذلك عدم القدرة على إقناع الفصائل الأخرى، بما فيها "الجهاد الإسلامي"، والمجتمع المدني، بمشاركتها في الحكم.

ويضاف إلى ما سبق، عدم القدرة على توفير الاحتياجات المعيشية والإنسانية لسكان القطاع، خصوصًا بعد إغلاق الأنفاق وإجراءات الرئيس العقابية، وبعد فشل محاولة التوصل إلى اتفاق مع إسرائيل على أساس رفع الحصار، أو تخفيفه بشكل جدي، مقابل هدنة طويلة الأمد، فما تريده إسرائيل لتحقيق ذلك أكثر بكثير من مجرد معادلة "هدوء مقابل هدوء".

رهانات "حماس"

ما سبق لا يعني أن "حماس" استسلمت دون شروط، أو أنها هُزمت، أو باتت في حالة ضعف شديد، وإنما تراجعت خطوة أو أكثر إلى الوراء على أمل أن تستطيع معاودة التقدم لاحقًا، بعد أن تعيد تموضعها في السلطة والمنظمة ويعترف بها وبدورها، عربيًا وإقليميًا ودوليًا. ويعزز هذا الاحتمال:

أولًا: تريد "حماس" أن تلقي بأثقال الحكم الثقيلة، وخصوصًا المالية، على ظهر الرئيس وحركة فتح، فإذا استطاعا تلبية ما يترتب على ذلك سيكون أمرًا جيدًا، إذ ستخرج "حماس" مستفيدة لأنها تراهن وستقاتل على شرعنة ودفع رواتب عشرات الآلاف من الموظفين الذين عينتهم، ويدين معظمهم بالولاء لها. وإذا لم تتم تلبية كل ذلك، فعندها ستتحمل الحكومة المسؤولية وليس "حماس". ولعل هذا ما يفسر عدم إصرار الحركة كثيرًا على تشكيل حكومة وحدة أولًا، ولا حتى حكومة وفاقية جديدة، ولا تعديل الحكومة القائمة.

ثانيًا: تراهن "حماس" على قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وبخاصة قواتها الأمنية (18 ألفًا)، التي لا يوجد بديل سريع لها، ولا يمكن الاستغناء عنها بالسهولة التي يتصورها البعض. كما تراهن على قوة وسلاح "القسام"، ومصادر قوتها الاجتماعية والدينية بعد تغلغل الحركة في كل شيء في القطاع، وعلى قدرتها على استعادة حاضنتها الشعبية من خلال التخلي عن الحكم وطرح البرنامج الوطني والمقاومة.

ثالثًا: تراهن الحركة على أن الرئيس يبدو مترددًا ومتباطئًا، ويخشى من العودة إلى حكم غزة، لأنه يدرك حجم الألغام والمشاكل، بدليل طرح أفق مفتوح لتحقيق تمكين الحكومة وعدم رفع الإجراءات العقابية حتى كتابة هذه السطور، بل تم اتخاذ إجراءات جديدة بالإحالة على التقاعد المبكر. وإذا استمرت هذه الإجراءات وأدت إلى إفشال المصالحة، فمن شأن ذلك أن يعفي "حماس" من المسؤولية، ويغضب مصر راعية الاتفاق

التي تُمارس دورها هذه المرة كشريك كامل، الأمر الذي يفتح الطريق للحركة مع عدوها القديم وحليفها الجديد محمد دحلان للتقدم في غزة، ثم لاحقًا في الضفة، إذا كان ذلك ممكنًا أصلًا.

رابعًا: تراهن الحركة على المتغيّرات العربية والإقليمية والدولية الحاصلة، والتي يمكن أن تحصل مستقبلًا، خصوصًا في سوريا والعراق وإيران وتركيا، حيث وصلت الحرب السورية إلى فصلها الأخير لصالح المحور الروسي الإيراني السوري، وبدأ العراق يستعيد دوره ويقاوم التقسيم بقوة. لذلك حرصت "حماس" على التوجه نحو إيران وحزب الله لإحداث قدر من التوازن في علاقاتها العربية والدولية بعد التراجع في علاقاتها مع قطر وتركيا، وتسعى لإعادة علاقتها بالنظام السوري التي قطعت نصف المسافة باتجاهها بعد أن استعادت علاقتها مع طهران، وأصبح جزء من قيادتها، بمن فيهم نائب رئيس مكتبها السياسي، مقيمًا في الضاحية الجنوبية من بيروت.

خاتمة

إن المقاربة الوحيدة التي يمكن أن تُنجزَ الوحدةَ التي تحتاج إليها القضية والشعب لا بد أن تنطلق من معادلة "لا غالب ولا مغلوب"، أي من الشراكة الكاملة التي تتطلب الاتفاق على رزمة شاملة يمكن أن تشمل ثلاثة مسارات، تعمل مع بعضها بالتوازي، ويمكن أن تطبّق على مراحل، ولكن ضمن خطة معروف منذ البداية كيف تبدأ وإلى أين ستنتهي، بحيث تشمل:

مسار منظمة التحرير: يشمل إعادة بناء مؤسسات المنظمة وتوحيدها وإصلاحها بشكل ديمقراطي شامل، على أسس وطنية، وديمقراطية توافقية جبهوية، ومشاركة سياسية حقيقية، بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي التي تؤمن بالمشاركة. وهو ما يتطلب التوافق على عقد المجلس الوطني التوحيدي وفق الأسس التي تم التوصل إليها خلال اجتماع اللجنة التحضيرية للمجلس في بيروت مطلع العام الحالي، وكذلك التوافق على برنامج وطني يتم إقراره خلال اجتماع المجلس.

مسار السلطة/الدولة: يشمل تركيز العمل والنضال على تغيير طبيعة السلطة وشكلها والتزاماتها ووظائفها لكي تصبح أداة من أدوات منظمة التحرير لخدمة البرنامج الوطني. ويتطلب ذلك التوافق على برنامج سياسي للسلطة/الدولة ينسجم مع الظروف الواقعية، ومع الاعتراف الأممي بدولة فلسطين باعتبارها دولة تحت الاحتلال. ولإنجاح مسار المصالحة، ينبغي العمل على توحيد وإعادة بناء ودمج الأجهزة الأمنية على أسس وطنية ومهنية بعيدًا عن الحزبية، وهذا يتطلب تشكيل حكومة وحدة وطنية، بمشاركة فاعلة من الفصائل، تكون قادرة على مواجهة التحديات والمخاطر، وتوظيف الفرص المتاحة، وتوحيد المؤسسات الأمنية والمدنية والقضائية، وإزالة آثار الانقسام من خلال مصالحة مجتمعية.

مسار الاحتياجات الإنسانية والمدنية والحقوقية: يشمل عدم رهن معالجة مشكلات التجمعات الفلسطينية واحتياجاتها المعيشية والمدنية والحقوقية بتنفيذ ما يتم التوافق عليه وفق مبدأ الرزمة الشاملة، أو بما اصطلح عليه "تمكين الحكومة"، الأمر الذي يتطلب معالجة المشكلات اليومية ذات الأولوية في هذه التجمعات، وتوفير سبل العيش الكريم، وخاصة في قطاع غزة.

حماس : حزب الله ليس منظمة ارهابية وان مضى ذلك فنحن جميعا الى نفس المصير

غزة / سما / 2017\11\20

اكدت حركة حماس اليوم الاثنين ان اول نقطة على جول اعمال مؤتمر الحوار الفلسطيني التأكيد على ان حزب الله ليس منظمة ارهابية.

وقالت الحركة على لسان عضو مكتبها السياسي موسى ابو مرزوق ان النقطة الاولى على جدول اعمال مؤتمر الحوار الفلسطيني ان حزب الله ليس بمنظمة ارهابية، وان مضى ذلك التصنيف فنحن جميعا الى نفس المصير.

وشدد ابو مرزوق على ضرورة ان يكون الموقف بالإجماع لتصويب بوصله العرب السياسية، فلسطين والقدس.

وكان البيان الختامى لوزراء الخارجية العرب أشار امس الاحد إلى أن حزب الله اللبنانى منظمة إرهابية.

إغلاق مكتب المنظمة في أميركا: ابتزاز علني للفلسطينيين للقبول بـ"صفقة التسوية"

رام الله - نائلة خليل العربي الجديد 2017\11\20

تضع السلطة الفلسطينية التصعيد الأميركي الجديد تجاهها، من بوابة إغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن والشروط التي وضعتها لإعادة السماح بعمله ضمن مهلة 90 يوماً، في سياق عملية ابتزاز واضحة تنخرط فيها أطراف عربية لقبول السلطة بما يسمى "الحل الإقليمي" الذي يتم العمل على بلورة صيغته النهائية، والذي يهدف في نهاية المطاف إلى حلف واحد يجمع دول عربية مع إسرائيل، وهو ما يثير تخوفات فلسطينية عدة ترجمت بمطالبة للإدارة الأميركية بإعادة النظر في خياراتها والتحذير من تداعيات هذه الخطوة.

وعلى الرغم من تأكيد مسؤول دبلوماسي تحدث لـ"العربي الجديد" أن "الذريعة الأميركية التي قدمت مكتوبة تفيد أن سبب عدم التمديد لبقاء المكتب مفتوحاً يأتي بسبب خطاب الرئيس محمود عباس في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر الماضي، الذي دعا فيه المحكمة الجنائية الدولية بمتابعة وملاحقة الانتهاكات الإسرائيلية وغيرها، حيث قال الأميركيون، إن خطاب أبو مازن في الأمم المتحدة دعا فيه المحكمة الجنائية لمتابعة وملاحقة الانتهاكات الإسرائيلية"، إلا أن مسؤولاً فلسطينياً رفيع المستوى، اشترط عدم ذكر اسمه، قال لـ"العربي الجديد" إن "إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن مرتبط بابتزاز أميركي وعربي لإرغام الفلسطينيين على القبول بحل إقليمي".

وبحسب المسؤول نفسه فإن "مفاد هذا الحل هو وجود حلف لدول عربية سنية ضد إيران، تكون إسرائيل حليفة به، ويكون العدو هو إيران، والمطلوب أن توافق القيادة الفلسطينية على حل القضية الفلسطينية ضمن هذا الحل الإقليمي مقابل مساعدات مالية عربية كبيرة وتسهيلات اقتصادية إسرائيلية أميركية، لكن من دون إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967 وإنهاء الاستيطان". ووفقاً للمسؤول نفسه "لقد أخبر ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، الرئيس أبو مازن بهذا الحل الإقليمي، وأن دولاً مثل الإمارات ستكون السباقة في عمليات التطبيع ودعم الفلسطينيين مالياً، مقابل القبول بالحل الإقليمي".

وحسب المصادر الدبلوماسية الفلسطينية التي تحدثت مع "العربي الجديد" فقد تم إبلاغ مكتب المنظمة أن الرئيس، دونالد ترامب، لم يوقع على تمديد عمل المكتب في السادس عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني، "ما يعني أن هناك نية مبيتة للأمر".

وقال مصدر دبلوماسي، اشترط عدم ذكر اسمه، لـ"العربي الجديد" إنه "في العادة يتم إخبار الفلسطينيين بطلب تجديد فتح مكتب المنظمة في واشنطن، لكن هذه المرة لم يتم إخبارهم إلا بعد مرور الوقت، إذ إنه

عادة وحسب العرف الدبلوماسي، إذا وجدت مشكلة يتم الاتصال والإخبار بوجود مشكلة وكيفية حلها والتعاون عليها، لكن الأميركيين لم يخبروا الفلسطينيين بأي شيء وانتظروا لليوم التالي".

وتابع: "هناك حوار جارٍ الآن معهم منذ يوم السبت، وكل الاحتمالات مفتوحة ربما يستمر إغلاق المكتب، وربما يستخدم ترامب صلاحياته بإعادة فتحه، ننتظر لنعرف نتيجة المباحثات بين مكتب المنظمة والخارجية الأميركية".

وتعود حيثيات فتح مكتب لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، بعد توقيع اتفاق المبادئ في العام 1993، حينها كان المكتب تمثيلياً ولم يكن يحمل صفة دبلوماسية، وقبلها كان مكتباً إعلامياً فقط مرتبطاً بالجامعة العربية، إلى حين بدء الحوار مع منظمة التحرير في العام 1988.

ورفع العلم الفلسطيني على مقر مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، لأول مرة، في العام 2011 في عهد الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، فأصبح المكتب شبه رسمي، لكن دون صلاحيات دبلوماسية.

وبقي مكتب المنظمة بعد العام 1993 ولغاية الآن خاضعاً لقرار الكونغرس الأميركي الذي أقر قانوناً في عام 1988 يضع فيه منظمة التحرير الفلسطينية على لائحة المنظمات الإرهابية، وفي ذات الوقت يحق للرئيس الأميركي أن يوقع على تجميد العمل بقرار الكونغرس ويمدد وجود مكتب منظمة التحرير كل ستة شهور.

وفي عام 2015، بعد انضمام الفلسطينيين لميثاق معاهدة روما والمحكمة الجنائية، أضاف الكونغرس الأميركي للقانون، فقرة تفيد أنه "من غير المسموح للفلسطينيين دعم أو مساعدة أو تقديم أي تحرك اتجاه محكمة الجنائية الدولية، أو أي جهد يؤدي إلى ملاحقة إسرائيل قضائياً أو أياً من الأفراد الإسرائيليين"، الأمر الذي استغلته إدارة ترامب قبل أيام لعدم التجديد للمكتب.

ضمن هذا السياق، قالت عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، حنان عشراوي، في تصريحات لـ"العربي الجديد"، إنه بموجب قانون الكونغرس المجحف بحق الفلسطينيين، فإن "طريقة التعامل مع المنظمة دائماً تحت الاختبار، تريد إثبات حسن النوايا ولم يتغير القرار، بأن يتم تجديد فتح المكتب كل ستة أشهر، بحيث يقدم وزير الخارجية الأميركية التقرير يقول بموجبه إن "المنظمة ملتزمة بمناهضة الإرهاب".

ولفتت إلى أن "وزير الخارجية الأميركي، ريكس تيلرسون، الذي كان غائباً عن المشهد، حينما جاء ليقدم تقريره في 15 من الشهر الجاري (بشأن المكتب)، لم يتم تقديم طلب تمديد فتح مكتب المنظمة كما جرت العادة بطلب الاستثناء".

وأوضحت أن "الإدارة الأميركية أمهلت المنظمة مدة 90 يوماً حتى يتم إغلاق مكتبها في واشنطن، وأن لا يمارس المكتب أنشطته خلال تلك الفترة، شريطة الدخول في عملية تفاوضية ثنائية مع إسرائيل تكون ذات معنى". وأضافت عشراوي أن "المكتب لن يمارس أي نشاط، لكنه لم يغلق لأنه معنا 90 يوماً لندخل في عملية تفاوضية ثنائية مع إسرائيل ذات معنى حسب الأميركيين، وهذه مفارقة مضحكة".

وتساءلت عشراوي عن "إمكانية الدخول بمفاوضات ثنائية ذات معنى، طالما لا توجد مبادرة أميركية أو أية مفاوضات؟"، وقالت: "هم يبتزوننا لنقبل مسبقاً بعملية المفاوضات من دون أن نعرف ما هي مبادرتهم"، مشيرةً إلى أن كل العمليات التفاوضية خربتها إسرائيل، على الرغم من أن منظمة التحرير تعاملت مع هذه المفاوضات والمبادرات بإيجابية".

ولهذا السبب ترى عشرواي أن "الولايات المتحدة تقوم بابتزازنا حتى نقبل مسبقاً بعملية تفاوضية لا نعرف عنها شيئاً، ولم يعرضوها على القيادة الفلسطينية ولم تعرض على الملأ أيضاً". وأضافت "نحن قلنا إن من يريد إغلاق المكتب، فإن ذلك يعني أنه لن يجد أي فلسطيني يخاطبه، لأن المكتب هو العنوان الرسمي في واشنطن".

وأكدت عشراوي أن "الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بإمكانه أخذ قرار استثنائي، لأن باستطاعة الرئيس الأميركي أن يأخذ قرارات استثنائية لكل شيء، لكن الأمر لم يتوقف عند هذا، فيوجد تحرك إسرائيلي وأميركي بأن لا تكون إسرائيل تحت المساءلة والملاحقة القضائية، لأنهم يعرفون أنها مجرمة". وأضافت "إنهم يعملون المستحيل لمنعنا من ذلك، والآن يريدون معاقبتنا حتى لا نذهب للمحكمة الجنائية، رغم أن السلطة لم تقدم إحالة للمحكمة، بل من قدمت هي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، ومع ذلك يريدون معاقبة السلطة رغم أنها لم تقدم إحالة للمحكمة الجنائية، فكيف لو تم تقديمها". وتابعت "الإدارة الأميركية تعاقبنا مسبقاً وتقوم بتدفيعنا الثمن، لذلك أعتقد أنه يجب أن نقدم الإحالة للجنائية الدولية فوراً".

وفي ما إذا كانت الإدارة الأميركية قد قدمت أي رؤية لعملية السلام للقيادة الفلسطينية، قالت عشراوي: "لقد طلب المبعوثان الأميركيان جيسون غرينبلات وجارد كوشنر من الرئيس محمود عباس في آخر لقاء له معهما عدة أسابيع حتى تبلور الإدارة الأميركية رؤية واضحة لعملية السلام، وكان الرئيس متفهماً، إذ

أخبرهما أنه يمهلهما لنهاية العام، لكن حتى الآن لم يتم تقديم أي شيء من قبل الإدارة الأميركية يتعلق بالسلام أو رؤية الحل للقيادة الفلسطينية".

وأكدت "بل إنه وبالعكس يوجد صمت أميركي رهيب في ما يتعلق بقضية الاستيطان وعدم شرعيته، ويوجد إحجام تام عن ذكر حل الدولتين ودولة فلسطينية على حدود العام 1967".

وحول ما تسرب لـ"العربي الجديد" بأن الولايات المتحدة الأميركية لديها ما يسمى بـ"الحل الإقليمي"، وقد ناقشته مع دول عربية معينة ولاقى قبولاً عندها، قالت عشراوي: "لم يقدم للفلسطينيين أي شيء بخصوص الحل الإقليمي المزعوم، لكن أميركا استكشفت مع الدول العربية ذلك، لأنها تريد نجدة الدول العربية اتجاه دعم الحل الإقليمي، وأعتقد أن الدول العربية لم تعط الولايات المتحدة الأميركية رؤيتها النهائية حول ذلك، فهي، أي الدول العربية لا تريد تقديم حوافز ودوافع ومكافئات لإسرائيل عن طريق التطبيع مع إسرائيل، أما أميركا فتريد أن تجند الدول العربية للضغط على الفلسطينيين لقبول المبادرة الأميركية".

وبالنسبة لما يحتويه الحل الإقليمي قالت: "ليس هناك تفاصيل حول "الحل الإقليمي"، بعض الدول العربية لديها خطوط عريضة، وهم يريدون تجنيد العرب لصفهم، وهناك تسريبات حول ذلك، ولكن لا يوجد شيء رسمي لغاية الآن، أما الدول العربية فقد تحدثت مع الرئيس محمود عباس حول الخطوط العريضة لهذه الحل أو التصور، لكن لا أعرف إن كانوا قد تحدثوا معه بالتفصيل أم لا".

في غضون ذلك، رأت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية في بيان لها، أن رسالة الخارجية الأميركية لا تساهم في خلق أجواء ومناخات إيجابية لإنجاح جهود الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لاستئناف المفاوضات بين الجانبين، وتعكس في ذات الوقت قراءة غير موفقة لحقائق الصراع وما يدور على أرض الواقع.

وطالبت الخارجية الفلسطينية، نظيرتها الأميركية إعادة النظر في التوجهات التي تضمنتها رسالتها إلى القيادة الفلسطينية، داعية إياها إلى التراجع عن موقفها بما يساعد في توفير المناخات اللازمة لإنجاح رسالة السلام التي يدعو لها الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

من جهتها، اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيان لها، أن التهديد بإغلاق مكتب بعثة منظمة التحرير بواشنطن، أنه "تأكيد على سياسة ثابتة ومعادية طالما اعتمدتها الإدارات الأميركية المتعاقبة ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية، وتعبير عن الدعم المطلق والمتواصل للكيان الصهيوني الذي يتمسك

بسياسته الاستعمارية الإجلائية المتناقضة مع قرارات الشرعية الدولية، وبجرائمه المتواصلة التي تنتهك القوانين والمواثيق والمعاهدات الدولية".

وشددت الجبهة الشعبية على أن المطلوب لمواجهة هذه السياسة العدوانية الأميركية يكمن بعدم الرضوخ للضغوط التي تمارسها الإدارة الأميركية على القيادة الرسمية الفلسطينية، والقطع مع الأوهام والرهانات على أي دورٍ محايد لها تجاه الصراع الفلسطيني والعربي الإسرائيلي.

بدوره، قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أحمد مجدلاني، في تصريحات له، إن "الإدارة الأميركية تنصاع بشكل غير مسبوق للمطالب الإسرائيلية، من دون إدراك لخطورة المواقف التي تتخذها على الوضع السياسي للمنطقة"، مشدداً على أن ما جرى بحق مكتب المنظمة في واشنطن بمثابة خطوة استفزازية، وتصعيد سياسي خطير من قبل إدارة ترامب، ويندرج في إطار سياسة الابتزاز السياسي غير المقبولة على القيادة الفلسطينية.

وأوضح مجدلاني، أن قرار الإدارة الأميركية بمثابة تشجيع لحكومة الاحتلال الإسرائيلي للاستمرار بسياسة الاستيطان التي تدمر حل الدولتين، وأسس العملية السياسية، وهو ما يضع علامة استفهام كبيرة على الدور الأميركي اللاحق كراعٍ للعملية السياسية.

في حوار القاهرة.. الملف الأمني العقدة ومفتاح الحل

الرسالة نت- شيماء مرزوق 20\11\2017

يشكل ملف الأمن أبرز عقبات المصالحة الفلسطينية والتي تتوجس الفصائل من طرحها لكثرة الألغام التي تحيط به كونه الأكثر تعقيداً وتأثيراً، وقد شكل منذ عام 2006 أزمة حقيقية، خاصة بعد فوز حركة حماس في انتخابات التشريعية وتشكيلها الحكومة وبالتالي بدأ التضارب بين الحركتين حول الرؤية اتجاه ملف الامن.

غداً الثلاثاء تجتمع الفصائل الفلسطينية في القاهرة لمعالجة قضايا المصالحة الفلسطينية، حيث أن خمسة ملفات مهمة على طاولة الحوار اخطرها على الاطلاق الأمن، وقد حاولت الفصائل الهروب من مناقشة الملف في كل جولات المصالحة السابقة خشية الانفجار المتوقع، إلا أن الاتفاق الوحيد الذي عالجه هو اتفاق القاهرة 2011 الذي وقعت عليه جميع الفصائل الفلسطينية.

واستبق جلسات الحوار المنتظر عدة لقاءات بين الفصائل في غزة أخرها وأهمها لقاء رئيس المخابرات العامة ماجد فرج مع رئيس حركة حماس في غزة يحيى السنوار، وهو اللقاء الذي جرى في محاولة لبحث ترتيبات "الملف الأمني" لمحاولة إيجاد "صيغ عملية"، لتجاوز الأزمة الحالية، قبل عقد اللقاء الموسع في القاهرة بعد أيام، والمخصص لمناقشة "الملفات الصعبة".

ورغم أن الأمن من الملفات المؤجلة إلا أن الأيام الماضية شهدت مناكفات بين الحركتين خاصة بعدما أعلنت حكومة التوافق أنها لن تتمكن من العمل في غزة إلا بعد السيطرة الأمنية الأمر الذي أجج المسألة، لاسيما وان كل من فتح وحماس لديها رؤية متضاربة في قضية الأمن وتتضح من العمل الأمني في كل من غزة والضفة.

وربما تشكل العقيدة الأمنية العقدة ومفتاح الحل فهي التي تحدد طبيعة عمل الأجهزة الأمنية فبينما يعمل الامن في الضفة وفق برنامج التنسيق الأمني فإن الأجهزة في غزة تعتمد عقيدة حماية المقاومة، واذا ما كانت المرجعية في هذا الملف لاتفاق 2011 فقد حدد العقيدة بأن يكون عنوانها الأساسي حماية الشعب الفلسطيني وضمان حقه في مقاومة الاحتلال.

ومسألة العقيدة تضعنا أمام استحقاق هام له علاقة بالضفة الغربية فهل ستغير الأجهزة هناك عقيدتها، وتوقف التنسيق الأمني والاعتقالات السياسية وضرب خلايا المقاومة؟، أم أن عقيدة التنسيق سيجري تطبيقها على الأجهزة في غزة؟، هذه قضايا شائكة من غير المتوقع أن يتم حلها خلال لقاء الغد.

يذكر أن حركة حماس تريد التركيز في حل ملف الأمن، على عملية "دمج الموظفين" على غرار الوزارات الأخرى، دون التطرق لـ "سلاح المقاومة"، الذي ترفض ومعها فصائل أخرى وضعه على طاولة مباحثات المصالحة.

وقد نص الاتفاق على تشكيل لجنة أمنية عليا يصدر الرئيس الفلسطيني مرسوماً بها، تتكون من ضباط مهنيين بالتوافق، وتمارس عملها تحت إشراف مصري وعربي لمتابعة وتنفيذ إتفاقية الوفاق الوطني في الضفة والقطاع، وتكون من بين مهامها رسم السياسات الأمنية والإشراف على تنفيذها.

* يتم إعادة بناء وهيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية بمساعدة مصرية وعربية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

* التأكيد على حق الضمان الوظيفي لجميع العاملين بالأجهزة الأمنية (إستيعاب –إحالة للتقاعد – نقل إلى وظائف مدنية –...).

* تبدأ عملية استيعاب عدد (ثلاثة آلاف) عنصر من منتسبي الأجهزة الأمنية السابقة في الشرطة والأمن الوطني والدفاع المدني في الأجهزة القائمة في قطاع غزة بعد توقيع إتفاقية الوفاق الوطني مباشرةً، على أن يزاد هذا العدد تدريجياً حتى إجراء الانتخابات التشريعية وفق آلية يتم التوافق عليها.

في حين كرر محمود عباس رئيس السلطة ومن خلفه عدد من قيادات فتح والسلطة مصطلح سلاح واحد وشرعي عدة مرات في إشارة الى سلاح الفصائل بغزة.

ومن الواضح حاليا أن ملف "سلاح المقاومة" لن يطرح على طاولة النقاش في المرحلة الحالية، ولا في حوار القاهرة المقبل، وترددت أنباء قوية، أن الراعي المصري "جهاز المخابرات" هو من طلب من قيادات السلطة الفلسطينية عدم الخوض في هذا الملف في هذا الوقت.

وكان الرئيس محمود عباس قد طلب سابقا بأن يكون هناك "سلاح شرعي" واحد بيد السلطة، رافضا تجربة حزب الله اللبناني، في إشارة إلى سلاح حماس في غزة، في ظل وجود سيطرة للسلطة هناك، وذلك بحسب صحيفة القدس العربي.

وبحسب اتفاق المصالحة الذي وقعت عليه حركتا فتح وحماس في القاهرة مطلع أكتوبر الماضي فإن المرجعية لحل قضايا الأمن هو اتفاق 2011 الذي جرى بتوافق واجماع وطني، والذي عالج الملف الأمني بالكامل لكن أهم النقاط التي قد تشكل خلافا هي:

*أن تكون تلك الأجهزة مهنية وغير فصائلية.

*جميع الأجهزة الأمنية تخضع للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس التشريعي.

* كل ما لدى الأجهزة الأمنية من معلومات وأسرار تخضع لمفهوم وقواعد السرية المعمول بها في اللوائح والقوانين، وأي مخالفة لها توقع صاحبها تحت طائلة القانون.

* أي معلومات أو تخابر أو إعطاء معلومات للعدو تمس الوطن والمواطن الفلسطيني والمقاومة، تعتبر خيانة عظمى يعاقب عليها القانون.

* تحريم الاعتقال السياسي.

* إحترام الأجهزة الأمنية لحق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن الوطن والمواطن.

* العلاقة الخارجية للشؤون الأمنية تخضع لقرار سياسي وتنفذ التعليمات السياسية.

* إبعاد المؤسسة الأمنية عن التجاذبات والخلافات السياسية بين القوى والفصائل وعدم التجريح والتخوين لهذه المؤسسة واعتبارها ضماناً لأمن واستقرار الوطن والمواطن.

* تخضع الأجهزة الأمنية وقادتها وعناصرها للمساءلة والرقابة من قبل الهيئات والجهات المسؤولة المخولة ووفق القانون والنظام.

* تجريم وتحريم استخدام السلاح لأسباب خارج المهمات الوظيفية وبعيداً عن اللوائح والأنظمة المنصوص عليها.

* تتناسب الموازنة المقررة مع حجم المهام المنوطة بالأجهزة الأمنية، وتخضع جميع أوجه الصرف لمبدأ الرقابة والشفافية.

* الالتزام بالمدة المحددة لقادة الأجهزة وفق القانون.

المصالحة ..طريق ذات الشوكة!!

د.غازي حمد سما 2017\11\20

(1) من نكد الانقسام الى جنة المصالحة

المصالحة، التي جاءتنا (على عطش) ،مثل (المولود الخداج)،بحاجة ملحة الى رعاية وغذاء واهتمام يومي، والى أطباء(سياسيين ووطنيين) مهرة لإنقاذ هذا المولود ومنحه فرصة الحياة، وليست بحاجة الى سموم أو ادوية مثيرة للأعصاب.

الانتقال من (نكد) الانقسام الى (جنة) المصالحة، له الكثير من الاستحقاقات وعليه الكثير من التخوفات والشكوك والتحديات، ومن يعتقد ان الامور – بعد 11 عاما من المنغصات والمناكفات –ستسير بدون عراقيل فهو مخطئ وجاهل بسنن التغيير.

في مرحلة الانتقال يتمايز المحبون والحريصون عن المتشككين والكارهين والمغرمين بمقولة (مش قلنا لكم) !!

البعض– المفتقد للصبر والوعي والحكمة– مسكونبالاستعجال في قطف الثمار، ومهووس بإصدار الاحكام على المصالحة في أيامها الاولى، ويتلذذ بالتقاط الاخطاء وتصيد السلبيات وتكبير العثرات لاثبات ان المصالحة محكوم عليها بالفشل.

هؤلاء هم أعداء المصالحة الاخفياء !!

هناك من ينحرف/ينجرف اكثر (ليجتهد) في البحث العقيم–والعبثي– عن بدائل للمصالحة حال الفشل.

لا يوجد بديل للفشل الا فشل أكبر منه.

الفشل أو العودة للوراء ستكون اكبر واخطر زلزال يضرب العمود الفقري للمشروع الوطني.

آن لنا أن نقتنع ان عيوننا مركبة في أجسادنا من اجل النظر الى الامام وليس الرجوع [إرساء] للخلف!

نحن امام اختبار حاسم، فإما ان نثبت اننا مؤهلون لمرحلة التحرير من خلال انجاح خطوة المصالحة، واما اننا عاجزون/فاشلون عن حمل المسئولية الوطنية، ولا نستحق العيش على هذه الارض وحمل اسم فلسطين.

يجب دعم المصالحة – رغم ما يحمله كل واحد فينا من اعتراضات وتخوفات وشكوك –، لسبب واحد فقط :لأنها الخيار الاوحد، الخيار الافضل، والخيار الذي يعكس النضوج الوطني، والاهم من ذلك انها محل اجماع وطني لا خلاف عليه.

ومن لديه خيار آخر فليأتني به !!

الذين يكرهون المصالحة انما يكرهون الوطن.

(2) حماس حسابات الربح والخسارة

يحسب لحماس أنها قامت بخطوات جريئة غير مسبوقة، تسجل لها في الرصيد الوطني ،واثبتت مصداقيتها وقدرتها على اتخاذ خطوات استثنائية رغم الكثير من الاعتراضات والتأويلات الفاسدة والمشككة.

لقد أبطلت حماس كل الشكوك والاوهام التي كانت تنسج حولها من رفض المصالحة وادعاءات دولة غزة وتخرصات الاجندة الاقليمية، والتي تبخرت كلها مع حل اللجنة الادارية وتمكين الحكومة من القيام بمهامها في غزة.

يحسب لحماس انها نجحت في اختبار التنفيذ هذه المرة ،والزمت كل قواعدها بنصوص الاتفاق وقدمت خطواتسياسية ذكية غيرت من مزاج الشارع والرأي العام ،والقت بكرة المسئولية عند السلطة وحركة فتح.

الذين يتهمون حماس بأنها تراجعت وخسرت، أميون في علم الحسابات السياسية ، لأنها لم تخسر شيئا، بل ربحت الكثير.

واذا كانت خسرت شيئا من مفاصل الحكم فإنها ربحت ذاتهاوالجمهور، ويكفي ان خطواتها هذه نالت ثقة ودعم الشارع والمؤسسات والفصائل.

لقد وضعت الحركة أقدامها على المسار الصحيح بعد سنواتمن التيه السياسي والارهاق الحكومي والاستنزاف الاقتصادي ،وخرجت من (ضيق) الاتهامات والادانة الى (سعة) التفرغ لتأسيس مرحلة جديدة تقوم على الشراكة والحوار واعادة الاعتبار للمشروع الوطني.

يجب الا تصغي قيادة حماس الى المرجفين أو المراهنين/المنتظرين للفشل ،وعليها الاستمرار في طريقها بكل قوة مهما واجهت من عثرات وعراقيل.

الصبر مطلوب في هذه المرحلة، والمتعجلون دائما يخسرون.

(3) ليست مجرد استلام حكومة!!

ضيقو الافق، ومحدودو الرؤية يحصرون/يحشرون المصالحةفي استلام حكومة أو سيطرة على معابر أو استبدال اجهزة بأجهزة.

أو أنها مباراة بين فريقين لتحديد من الخاسر والرابح ،

أو هي فخ لاختبار نوايا الاخر وتسجيل النقاط ضده..

او (شطارة) في التوريط او التهرب من المسئولية ..

او مجرد تقاسم وظيفي بين حماس وفتح..

هذا فهم مريض وعقلية جاهلة !!

لذا تجد ان هذه (الفرقة) تشرع في وضع العقد واستجلاب المشاكل المستقبلية ونثرها في فضاء المصالحة ، من خلال تصريحات متعجلة ومزعجة ، فتراها تارة تقفز الى استحضار مشكلة الامن، واعتبارها محددا وحيدا لنجاح المصالحة ،وكأن الامن هو كل شيء ،أو غنيمة يجب الاحتفاظ بها ،وتارة تثير عاصفة الجدل حول سلاح المقاومة، وكأن هذا السلاح تهديد خطر للديمقراطية ومزعزع لحالة الاستقرار ووحدة النظام السياسي ، وليس رمزا لكرامة وحرية الشعب الذي –منذ قرن– وهو يحمل السلاح.

ان شعار (فتح) لا يزال يحمل البندقية على رايته الصفراء منذ خمسين عاما.

وتارة ثالثة تجرنا الى مربعات الخلاف و(تتمحك) في اجترار مصطلحات (استعادة الشرعية) أو (بسط السيادة)،وكأنها (عملية تحرير) لمنطقة محتلة!!.

وبدل أن يجعل هؤلاء من مسألة تمكين الحكومة فرصة لترسيخ أقدام المصالحة يحولونها الى(مسمار جحا) لوضع الالغام وتشويش عقول المواطنين.

لم يمنع أحد حكومة الوفاق من تولي كافة مسئولياتها في غزة، بل فتحت أمامها الوزارات والمؤسسات والسلطاتوالمعابر. صحيح ان بعضها بحاجة لاستكمال ، وبعضها الاخر يحتاج لمعالجة توافقية.

مفهوم (تمكين الحكومة) يجب ان يكون واضحا ومحددا، حتى لا يصبح فريسة التأويلات والاجتهادات المبعثرة ، وحتى لا يتحول الى عصا في دولاب المصالحة.

واذا كان البعض يرى ان الامن –على أهميته– هو (مفتاح) التمكين فهو مخطئ ،لان قضية الامن مطروحة للنقاشالوطني الموسع وليس لمجرد الاستهلاك واختلاق المعاذير،وليس من الحكمة استدعاؤها الان في ظل هذه الحالة (الرخوة).

للان، الخطوات التي تمت جيدة، وتشي بأن الامور تسير في الاتجاه الصحيح ، رغم بعض المنغصات هنا أو هناك، وهي امور يمكن التغلب عليها بشيء من الصبر والحكمة.

كان من المفترض من الحكومة –في سلوكها الميداني– تعزيز روح الشراكة الوطنية من خلال العمل المشترك ،وهو امر تجسد في بعض الوزارات وغاب عن أخرى.

المواطنون توقعوا من الرئيس ابو مازن او الحكومة الرد بخطوات ايجابية من اجل ترسيخ مفاهيم الشراكة في الافعال والخطوات ، وان يروا شيئا من ثمرات المصالحة،مثلاعادة الكهرباء الى غزة المحرومة وليس استخدامها ورقة ضاغطة ،كما انه ليس من المنطق سوق تبريرات لإبقاء معبر رفح مغلقا !!

الحسابات الكثيرة والحذرة – والمتشككة للرئيس تضع المصلحة أمام معضلة كبيرة ، وخشيته من ان حماس لا تزال تسيطر على غزة بسبب جيشها القسامي ليس مبررا لإبطاء عجلة المصالحة .

حماس لا تريد السيطرة على غزة بقوة القسام ،بل تؤمن ان الشراكة الوطنية–مع الجميع– هي افضل وأقوى سلاح يمكن ان يواجه المخاطر التي تعصف بالمشروع الوطني.

يجب الا نقتل المصالحة بجنوح الهواجس والشكوك.

كل القضايا ينبغي ان توضع على الطاولة بلا تردد ولا استحياء ، سواء موضوع السلاح ،البرنامج السياسي ،الامن ، المنظمة او غيرها ، حتى تعالج معالجة وطنية غير حزبية ، وما نتفق عليه يكون هو الملزم.

لا يحق لاحد ان يحتكر الحقيقة ،ولا فرض الاحكام المسبقة ،فكل القضايا خاضعة للنقاش والاجتهاد.

(4) فرصة ذهبية

المصالحة – اذا ما اديرت وعولجت بمهنية وتجرد وطني– ستكون بداية التحول الصحيح نحو رسم معادلة وطنية جديدة تنهي الصراع/الصداع المحتدم بين فتح وحماس ،ومن ثم تلم شمل القوى السياسية تحت مظلة وطنية واحدة ،تخرجنا من نفق ونكد الصراعات اللامبررة الى ساحة العمل والتخطيط ورسم مستقبل لشعبنا.

لذا أؤيد ما يكرره الاخ ابو ابراهيم السنوار :(لا عودة للوراء..)، وانه يريد لحماس ان تكون طرف مصالحة لا طرف انقسام .

المصالحة منظومة وطنية متكاملة ، ركنها الاول الثقة، وثانيها توفر الارادة، وثالثها الشراكة الحقيقية الجمعية، وعمود خيمتها الاستراتيجية الشمولية التي تعيد صياغة المشروع الوطني وتجديد النظام السياسي.

ان لم تتوفر الثقة–خاصة بين حركتي حماس وفتح– فان كل شيء قابل للهدم، لذا لابد من تعزيزها ، ليس في اطار السلطة والحكومة فحسب ،بل في العمل الوطني والنشاط السياسي.

ولان المشروع الوطني في خطر، ولان المنطقة تتعرض الى عواصف مجنونة تريد ان تجرنا الى حل اقليمي تافه وهزيل، فان الفريضة الوطنية تملي علينا التحلي بأعلى درجات المسئولية الوطنية.

ليس لدينا ترف من الوقت للمشاغلة والمناكفة او ارجاع المواطنين الى مربع المزايدات والمناكفات.

الان توجد فرصة حقيقية لملمة الصف والخروج من (ظلمات) الخلافات والتحزبات وتبعثر البرامج وتوهان البوصلة..

من الضروري ان ننتهي من كثرة/دوامة الحوارات والاتفاقات وننتقل الى ساحات العمل.

لابد من الانتهاء من مرحلة التمكين الحكومي ، ومن ثم الانتقال الى المرحلة التالية ذات البعد السياسي /الوطني ،لانها هي الاهم ،كونها يترتب عليها معالجة قضايا المنظمة والانتخابات والبرنامج السياسي واعادة رسم العلاقات الوطنية.

البرنامج السياسي هو الاصل الذي يجب أن تبنى عليه كل هذه المكونات.

يجب ان تقتنع السلطة بان برنامج اوسلو فاشل ويجب استبداله باستراتيجية وطنية جديدة تخرجنا من حالة التيه، لذا الاصرار على برنامج منظمة التحرير كخيار وحيد يناقض الواقع والرغبة الوطنية والحسابات السياسية الصحيحة.

تم بحمد الله